

حجما وفاعلية عما كان عليه في العامين ١٩٦٧/٦٨ و ١٩٦٨/٦٩ . فالجبهة الغربية قابلة للاستعمال من جديد اذا توصل الرئيس السادات ومعاونوه للاقتناع النهائي بعدم جدوى الاستمرار بوقف اطلاق النار في وجه التصلب الاسرائيلي والمطاطية الامريكية ، والمقاومة الفلسطينية قادرة على تصعيد عملياتها اذا توصل الملك حسين ومعاونوه لنفس الاقتناع النهائي واذا وجدت صيغة تستطيع المقاومة من ضمنها استعادة النشاط منطلقة من الارض الاردنية وظهرها في امان ، واذا قامت قيادة حركة المقاومة بدرس اختبارها الميداني واستخراج العبر منه ، وقامت باعادة تنظيمها لبنائها وتدريبها لقواتها لمواجهة الوضع الدفاعي الذي طورته اسرائيل منذ ١٩٦٧ في وجه الفدائيين ولتنويع عملياتها توخيا لرفع فاعليتها . وانني اعتقد ان القيادات العربية السياسية والعسكرية المرشحة قواتها لان تنشط في النطاق الاستنزافي مدعوة الى درس موضوع الاستنزاف من حيث حقيقته وفاعليته في الماضي ، وشروط نجاحه في المستقبل ، والى التبصر بنتائج منطلق الاستنزاف اذا اريد له حقا ان يكون فاعلا ومؤثرا . واخيرا فان الواجب العلمي يدعو ايضا الى درس مدى الاستنزاف الذي عاناه العرب نتيجة رد الفعل الاسرائيلي لعملياتي الاستنزاف اللتين عمدت اليهما الجمهورية العربية المتحدة وحركة المقاومة الفلسطينية ، لانه لا يمكن تقييم حصيلة العمليتين دون ان نأخذ بالاعتبار الجانب الآخر اي العربي من « كشف الحساب » . هذا مع العلم ان محور اهتمامنا سيظل اثر الاستنزاف على اسرائيل .

الاستنزاف في الجانب الاسرائيلي

أولا : الناحية الاقتصادية والبشرية :

في منطلق بحث الآثار الاقتصادية المحض للاستنزاف ينبغي ان نشدد على أمرين يجب ان يظلا مائتين للاذهان : ١ - ان المحلل الاقتصادي العربي عليه ان يخرج من منهجية التحليل التقليدي الضيق وعن القيم المألوفة عندما يبحث في العوامل والقيم التي تحرك التصرف الاقتصادي وتوجه القرارات الاقتصادية في اسرائيل . ففي القضايا التي تتعلق بمصير الدولة والمجتمع الاسرائيليين تخضع الغايات والاهداف الاقتصادية للغايات والاهداف المصيرية . ومع ان كل موقف او قرار اقتصادي يظل خاضعا لحساب الكلفة والمردود (او لحساب فاعلية الكلفة Cost - effectiveness) الا ان ما يقرر بالنهاية بين عدة بدائل ممكنة هو مصلحة الدولة والمجتمع . هذا ما يفسر قيام الكثير من المستوطنات والمصانع في اسرائيل ، او بناء الطرق او شبكات الري التي لا يبررها الحساب الاقتصادي وحده - ذلك انها تجد تبريرها على صعيد عسكري او سياسي او اعلامي ، اي على صعيد مصلحة الدولة والمجتمع . وبالتالي فان اعتبارات الدولة لا الاعتبار الاقتصادية المحض هي التي تقرر في اسرائيل حجم الموارد التي ينتجها المجتمع والتي يستقدمها ، ويحط توزيع الموارد المتاحة ، والاولويات في استخدامات الموارد . ٢ - ان المؤثرات الواجب تعيينها وتفحصها في سبيل قياس مدى الاستنزاف الاقتصادي الناجم عن الصراع بين العرب واسرائيل تشمل في الواقع عددا كبيرا من الاعتبار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية - كما اشرت قبلا . على انني في المجال الحالي لن اتعرض الا لعدد محدود من المؤثرات التي تتاثر مباشرة - وتؤثر مباشرة - في تقييم حقيقة الاستنزاف ومدى قدرة المجتمع على تحمله . هذه المؤثرات المختارة هي : (ا) حجم السكان ونموه ، (ب) جملة الموارد المتاحة ومصادرها ، (ج) العبء العسكري وتمويله . هذا وانني الحق ثلاثة جداول بالمقال غرضها وضع البحث في سياقه الزمني الواسع الممتد منذ قيام الدولة ولنهاية ١٩٧٠ . وسيقدم الجدول (١) تطور نمو السكان بمعاملية: الهجرة الصافية والنمو الطبيعي . كما سيقدم الجدول (٢) تطور ميزان المدفوعات ،